

Distr.: General
16 September 2005
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٧٠ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا الشعوب الأصلية

حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يجيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، رودولفو ستافنهاغن، المقدم عملاً بالفقرة ١٨ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٥١/٢٠٠٥.

موجز

هذا التقرير عن الأنشطة المضطلع بها في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥ يتناول بعض الشواغل التي يعتبر المقرر الخاص أنها تسترعي اهتماما خاصا وعاجلا.

والأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص تنفيذاً للولاية التي أسندتها إليه لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ ركزت على (أ) التحقيق الموضوعي في المسائل التي لها تأثير على حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية؛ (ب) الزيارات القطرية؛ و (ج) الاتصالات مع الحكومات فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم.

* A/60/150.



والتقرير مقسم إلى عدد من الفروع تشمل إشارات إلى ولاية المقرر الخاص وأنشطته المختلفة، بما في ذلك الزيارات القطرية والتنسيق والتعاون مع آليات دولية وإقليمية أخرى، وموجز وتحليل للمراسلات خلال الفترة قيد الاستعراض ونظرة عامة إلى مختلف مشاكل حقوق الإنسان التي تواجه الشعوب الأصلية. وفي هذا التقرير، يشير المقرر الخاص بصورة خاصة إلى أهمية الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للشعوب الأصلية، لا سيما الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع) والهدف ٢ (تعميم التعليم الابتدائي) وإلى بعض التحديات الهامة المتصلة بحماية الشعوب الأصلية حيث أن هذه المسائل تعتبر أساسية لعملية اتخاذ القرارات بشأن أنشطة العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. ويتضمن التقرير أيضا مناقشة لحالات الصراع التي تشهدها مجتمعات الشعوب الأصلية في بعض من مناطق العالم.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظل المقرر الخاص يحصل على معلومات بشأن حالات انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القانون؛ والتهديدات بالقتل التي يتعرض لها زعماء الشعوب الأصلية؛ وادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان في المنازعات المتصلة بالأراضي أو بالحصول على الموارد الطبيعية أو بالبيئة؛ وأفعال التمييز؛ والعقوبات أمام التمتع الكامل بالحقوق في التعليم، بما في ذلك المسائل المتصلة باستعمال وحماية لغة وثقافة كل من الشعوب الأصلية؛ والافتقار إلى المعلومات، والمشاركة وسلطة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر عليهم؛ وحالات الإخلاء القسري والتشرد.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام المقرر الخاص بزيارات رسمية إلى كولومبيا، وكندا، وجنوب أفريقيا، وشارك في دورة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والدورة الرابعة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والدورة الثالثة والعشرين للفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية، وزار عددا من المجتمعات المحلية في مناطق أخرى تلبية لدعوة من شعوب أصلية شتى، بمن فيها الشعب سامي في النرويج. وشارك أيضا في مختلف المؤتمرات وحلقات العمل الدولية، بما في ذلك حلقة عمل بشأن حالات الإخلاء القسري وحلقة دراسية دولية بشأن تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، اشتركت في تنظيمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي دعما للمقرر الخاص في إعداد تقريره المواضيعي السنوي الذي سيقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين.

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١ مقدمة - أولا
٤	١٨-٤ الولاية والأنشطة - ثانيا
٤	٦-٤ الوظائف والإطار القانوني - ألف
٥	١٠-٧ الاتصالات - باء
٥	١٨-١١ الزيارات - جيم
٨	٢٨-١٩ التعاون والتنسيق مع الآليات الدولية والإقليمية الأخرى - ثالثا
		تقرير مرحلي: المشاكل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تؤثر على الشعوب
١١	٦٤-٢٩ الأصلية - رابعا
١٤	٤٧-٣٩ الفقر والتمتع بحقوق الإنسان - ألف
١٦	٥٦-٤٨ الوصول إلى التعليم - باء
١٨	٦٤-٥٧ الصراعات المسلحة وحقوق الإنسان والشعوب الأصلية - جيم
٢٠	٨٦-٦٥ استنتاجات وتوصيات - خامسا

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الثاني الذي قدمه إلى الجمعية العامة رودولفو ستانفنهاغن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم المقرر الخاص تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2005/8 و Add.1-4).

٢ - ويغطي هذا التقرير الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة من ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥. ويبرز هذا التقرير شأنه شأن التقرير السابق للمقرر الخاص المقدم إلى الجمعية العامة (A/59/258)، بعض المسائل التي يعتبر المقرر الخاص أنها تستحق اهتماما عاجلا ومباشرا.

٣ - ويتضمن هذا التقرير إشارة خاصة إلى جملة أمور منها أهمية الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع) والهدف ٢ (تعميم التعليم الابتدائي) بالنسبة للشعوب الأصلية وإلى بعض التحديات الرئيسية فيما يتعلق بحماية الشعوب الأصلية، حيث أن هذه المسائل تعتبر أساسية لعملية اتخاذ القرارات بشأن أنشطة العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. ويتضمن التقرير أيضا مناقشة لحالات الصراع التي تواجه بعض مجتمعات الشعوب الأصلية في العالم. ونظرا إلى القيود المفروضة على الحجم وتجنبنا للازدواجية غير اللازمة، ستم الإشارة عند الاقتضاء إلى التقارير السابقة التي تتضمن معالجة مستفيضة للمسألة التي تثار أسئلة بشأنها.

ثانيا - الولاية والأنشطة

ألف - الوظائف والإطار القانوني

٤ - يرد وصف للمهام المشمولة بالولاية في قرارات لجنة حقوق الإنسان ٥٧/٢٠٠١ و ٦٥/٢٠٠٢ و ٥٦/٢٠٠٣ و ٦٢/٢٠٠٤ و ٥١/٢٠٠٥ وبمزيد من التفصيل في التقريرين السابقين للمقرر الخاص (E/CN.4/2002/97، الفقرتان ٢ و ٣، و E/CN.4/2004/80، الفقرة ٢).

٥ - ويرد أيضا عرض للإطار القانوني الدولي لعمل المقرر الخاص في التقريرين المشار إليهما أعلاه (E/CN.4/2002/97 و E/CN.4/2004/80/Add.1، الفقرات ٧٩ إلى ١٠١).

٦ - وعموجب قرارها ٥١/٢٠٠٥، طلبت لجنة حقوق الإنسان للمرة الأولى إلى المقرر الخاص إعداد دراسة عن أفضل الممارسات المتبعة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره العام وتقاريره القطرية، وتقديم تقرير مرحلي إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين.

باء - الاتصالات

٧ - يتلقى المقرر الخاص بانتظام منذ تعيينه، رسائل بشأن ادعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية. ويدل ازدياد كمية وتحسن نوعية المعلومات الواردة ليس على وعي متزايد بولاية المقرر الخاص فيما بين مجتمعات الشعوب الأصلية فحسب، بل وعلى معرفة أكبر بالطريقة التي تعمل بها مختلف الإجراءات الخاصة عموماً، حسبما يتبدى في زيادة عدد الرسائل الواردة إلى هذا المقرر وغيره من المقررين الخاصين.

٨ - ولاحظ المقرر الخاص خلال بعثاته أنه بالرغم من تزايد انتشار المعرفة بالآليات لدى منظمات الشعوب الأصلية، فإن هذه المعرفة تختلف أيضاً من بلد إلى آخر. وبالتالي، فإن عدم ورود رسائل من بعض البلدان لا ينبغي أن يعزى إلى عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، بل إلى الافتقار إلى معرفة الآليات الدولية المتاحة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان عموماً.

٩ - ومنذ أن قدم المقرر الخاص تقريره الأول إلى لجنة حقوق الإنسان، حدثت زيادة في عدد الردود الواردة من بعض الحكومات تلبية لما وجهه من نداءات ورسائل عاجلة. غير أن عدم ورود ردود من بعض الحكومات على الرسائل التي بعث بها يدعوه إلى القلق، وسيواصل متابعة هذه الرسائل. وهو يتوجه بالشكر إلى الحكومات التي بعثت ردوداً كاملة وسريعة على رسائله.

١٠ - ويرد في تقرير المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2005/88/Add.1) وصف مستفيض للحالات التي استدعت تدخله في الفترة ما بين تقديم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويتضمن هذا التقرير تحليلاً موجزاً للمشاكل الرئيسية لحقوق الإنسان التي تواجه الشعوب الأصلية، بالإضافة إلى معلومات وإشارات أخرى بشأن الحالات التي استدعت تدخل المقرر الخاص خلال الفترة قيد الاستعراض.

جيم - الزيارات

١١ - يتمثل أحد العناصر الرئيسية من ولاية المقرر الخاص في القيام بزيارات قطرية بقصد إطلاع لجنة حقوق الإنسان على حالة الشعوب الأصلية والشروع في حوار بناء مع

الحكومات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمنظمات الأخرى ذات الصلة. وتمثل الزيارات القطرية وسيلة ممتازة لتيسير القيام في الموقع بتحليل وفهم لحالة الشعوب الأصلية التي تمر بظروف مختلفة، وهي أيضا أداة هامة لإرهاف وعي المجتمع الدولي بهذه المسائل. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة لكفالة أن تؤدي الآمال الناشئة عن هذه الزيارة إلى إيجاد حلول جديدة ودائمة للمشاكل التي تواجه الشعوب الأصلية في البلدان التي تمت زيارتها.

١٢ - وفيما يتعلق ببعثات المراقبة، قدم المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان ما خلص إليه من نتائج بعد زيارة كولومبيا (E/CN.4/2005/88/Add.2) وكندا (E/CN.4/2005/88/Add.3). ويرد أدناه موجز مقتضب للاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن هاتين الزيارتين. واضطلع المقرر الخاص ببعثة إلى جنوب أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠٠٥ وسيقدم تقريرا عنها إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين.

١٣ - ولاحظ المقرر الخاص، خلال زيارته لكولومبيا، أنه بالرغم من أن البلد أحرز تقدما أكبر مما أحرزه نظراؤه في المنطقة فيما يتعلق بالإقرار بحقوق الشعوب الأصلية، فإنه لا يزال يواجه تحديات ضخمة فيما يتعلق بالحماية والتعزيز الفعالين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية. وقد أدى عدم التنفيذ الفعال للأحكام القائمة المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية إلى تقويض الإنجازات الدستورية للبلد. وفيما يتعلق باحتياجات المجتمعات المحلية الأساسية من الخدمات، أكدت الحكومة للمقرر الخاص تصميمها على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه ما يزيد عن ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة من الشعوب الأصلية في كولومبيا معالجة فعالة. وبينت الزيارة، في جملة أمور، الآثار المدمرة للصراع المسلح الداخلي على مجتمعات الشعوب الأصلية: جرائم القتل والتعذيب، والتشرد الجماعي، والاختفاء القسري، والتجنيد القسري للشباب في وحدات القتال واغتصاب النساء، فضلا عن احتلال أراضي الشعوب الأصلية على يد رجال العصابات والجماعات شبه العسكرية وغيرها من الجماعات المسلحة الخارجة على القانون. وأفادت تقارير أيضا عن إضفاء الطابع العسكري على بعض مجتمعات الشعوب الأصلية.

١٤ - ولا يزال المقرر الخاص قلقا إزاء الوضع في بعض المجتمعات المحلية الصغيرة في منطقة الأمازون، التي توشك على الانقراض نتيجة لاغتيال زعمائها، وحدوث مذابح، والتهديدات، والتشتت القسري لأفرادها. لذلك، قام المقرر الخاص منذ زيارته باتصالات مع الممثلين الدبلوماسيين لكولومبيا في جنيف، ومستشار الأمين العام الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية وغير ذلك من الهيئات ذات الصلة والإجراءات الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان،

على النحو المطلوب في الفقرة ١٠ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٥١/٢٠٠٥، وذلك لغرض تبادل المعلومات بهذا الشأن. واقترح إيفاد بعثة للتحقيق في الادعاءات المبلّغ عنها بهدف منع حدوث أضرار لا تعوض من جراء أحداث العنف التي أبلغت عنها المجتمعات المحلية المتضررة ومنظمات حقوق الإنسان. وأعرب المقرر الخاص أيضا عن قلقه إزاء بعض القضايا الملحة الأخرى، بما في ذلك التشرّد الداخلي القسري للعديد من الشعوب الأصلية، ورش الأراضي في إطار حملة ضد المحاصيل غير المشروعة والحاجة إلى استشارتهم قبل اتخاذ قرارات بشأن مسائل تؤثر عليهم، لا سيما في مجال التنمية الاقتصادية،

١٥ - ولاحظ المقرر الخاص، أثناء زيارته إلى كندا، وجود فوارق قائمة بشكل ثابت بين الكنديين الأصليين وبين بقية السكان الكنديين فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجالات مثل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وقام بجمع معلومات عن المنازعات بين شتى مستويات الحكومة والشعب الأصلي بشأن الحق في الأرض والموارد الطبيعية. ومن القضايا موضع الانشغال بوجه خاص في المجتمعات المحلية الفقيرة، ووفيات الرضع، والبطالة، والاعتلال، والانتحار، والاحتجاز الجنائي، وإساءة معاملة النساء وبغاء الأطفال. وتوضح البيانات التي جُمعت أثناء الزيارة أنه بالرغم من الجهود التي بذلت لمعالجة الوضع، تبقى أوضاع مستوى التحصيل الدراسي، والمستويات الصحية، وأحوال الإسكان، والدخل الأسري، وإمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية وعلى الخدمات الاجتماعية أسوأ حالا بكثير فيما بين الشعب الأصلي منها بين الكنديين الآخرين.

١٦ - ومن الأمور المشجعة التزام كندا بضمان أن يشارك الشعب الأصلي في الازدهار الذي تنعم فيه البلاد. ذلك أن الحكومة تكرر عددا ضخما من البرامج والمشاريع، وما يلزمها من الموارد المالية الكبيرة، من أجل تحقيق هذا الهدف. فمنذ الفترة الاستعمارية، كانت هناك عملية تجريد متواصلة للشعوب الأصلية من أراضيها، ومن مواردها وثقافتها، وهي عملية أفضت بها إلى حالة من الفقر المدقع والحرمان والتبعية. والقصد من المفاوضات الجارية للاتفاق حول المطالبات المتعلقة بالأرض بين الحكومة والشعوب الأصلية في كندا هو توفير قدر من اليقين والقدرة على التنبؤ، ولكنها تقتضي من الشعوب الأصلية أن تنازل عن حقوق معينة في مقابل صفقات تعويض معينة، وهو وضع قاد في عدد من الحالات إلى الجدل القانوني وإلى المواجهة في بعض الأحيان. ويتقدم المقرر الخاص، في تقريره عن كندا، بعدد من التوصيات الرامية إلى مساعدة الأطراف في سد الفجوات القائمة في مجالات مثل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتثبيت ما حققته الشعوب الأصلية حتى الآن في قضايا مثل الحصول على الأرض والموارد الطبيعية.

١٧ - وزار المقرر الخاص جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بهدف توسيع معرفته بوضع الشعوب الأصلية في البلد والوقوف على سياسات الحكومة لتعزيز وحماية حقوق مجتمعات الشعوب الأصلية في جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أن جميع الشعوب الأصلية في جنوب أفريقيا تعرضت للقمع الوحشي في ظل النظام الاستعماري ونظام الفصل العنصري حتى عام ١٩٩٤، فإن شعب خوي - سان بوجه خاص، الذي يعتبر سلالة أوائل سكان البلاد، هو الذي جرد من أراضيه وأقاليمه ودمرت مجتمعاته وثقافته. وانطلاقاً من أن الحكومة الديمقراطية في جنوب أفريقيا تسعى لتعويض هذه الشعوب عن المظالم المبررة الموروثة عن النظام القديم، وأن العواقب المأسوية التي خلفها نظام الفصل العنصري لا يمكن محوها بين عشية وضحاها، فقد حصل المقرر الخاص، في مناقشاته مع السلطات والمجتمعات المحلية، على معلومات مستفيضة عن التحديات التي تواجه هذه المجتمعات، بما في ذلك مطالباتهم التي طال أمدها بالأراضي والحصول على مواردها، وعلى الاعتراف بهم في الدستور، واحترام هوياتهم الثقافية المختلفة، وحصولهم الكامل على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والسكن والماء. وسيتم تحليل جميع الوثائق التي تم جمعها أثناء البعثة وتقييمها بعناية، وستدرج في التقرير الذي سيقدّم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين.

١٨ - وأخيراً، يود المقرر الخاص إبلاغ الجمعية العامة بأنه تلقى معلومات وإفية من الحكومات ومن المجتمعات الأصلية بالبلدان التي زارها عن الجهود التي تبذل حالياً لتنفيذ توصياته. ففي المكسيك وغواتيمالا، بدأ العمل في تنفيذ مشروع محدد جرى تصميمه بالتشاور مع المجتمعات المحلية وعززته مفوضية حقوق الإنسان وحكومتا البلدين، وقدم الاتحاد الأوروبي له دعماً مالياً كبيراً.

ثالثاً - التعاون والتنسيق مع الآليات الدولية والإقليمية الأخرى

١٩ - أجرى المقرر الخاص، منذ تعيينه، اتصالات و مناقشات حول وسائل التعاون مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية، وتابع عن كثب مداورات الفريق العامل بشأن مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٢٠ - وأثناء مشاركته في الدورة الرابعة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، أجرى المقرر الخاص حواراً وتبادلاً في الآراء مع أعضاء المنتدى الدائم والمشاركين عموماً، لدراسة عدة أمور من بينها وسائل متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره المختلفة. وأشير أيضاً إلى الحاجة إلى زيادة معرفة واهتمام الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بالقضايا التي

تستأثر باهتمام الشعوب الأصلية. ويمكن أن تكون خبرات أعضاء المنتدى الدائم وتوصياتهم السنوية أداة فعالة في هذا السياق.

٢١ - واستطلع الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية، في دورته الثالثة والعشرين، سبل تعزيز التعاون بين الفريق العامل والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمقرر الخاص، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية. وذكر عدد من ممثلي الشعوب الأصلية أهمية ترجمة التوصيات التي قدمها المقرر الخاص بعد زيارته القطرية إلى عمل، ودعوا إلى زيادة الجهود لمتابعة تلك الزيارات. كما أن ممثلي الحكومات التي شملتها الزيارات حتى الآن، أطلعوا الفريق العامل على الإجراءات التي اتخذت في الآونة الأخيرة في بلد كل منهم لمتابعة توصيات المقرر الخاص.

٢٢ - وخلال الحوار، وجه الانتباه إلى الملامح المحددة لولاية كل آلية. وبالنظر إلى الحالة التي يواجهها ملايين من أفراد الشعوب الأصلية في أنحاء العالم، تظل للولايات الثلاث كلها أهميتها البالغة. ومع مراعاة الطابع الخاص لكل ولاية، ركز المشاركون على أهمية البحث عن أوجه التآزر من أجل توحيد الجهود للنهوض بمجدول أعمال الشعوب الأصلية في جميع الميادين، بما فيها الدفاع عن حقوق الإنسان وحماتها. كما اتفقت الآراء على أن لكل ولاية من الولايات الثلاث دورا مهما تؤديه ولا غنى عنه في منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - ومن المجالات التي تلزم فيها الحاجة إلى بذل جهود مشتركة تنظيم المعلومات المقدمة في الدورات السنوية للفريق العامل والمنتدى الدائم كليهما. وأثناء هذه الدورات، يرد قدر كبير من المعلومات عن قضايا محددة تتعلق بادعاءات انتهاكات لحقوق الإنسان؛ بيد أن الإجراءات التي يمكن اتخاذها محدودة في إطار ولايات هذه الآليات. ولهذا هناك حاجة لإيجاد سبل مناسبة لتوجيه هذه المعلومات بصورة منتظمة لعناية المقرر الخاص، الذي تسمح له ولايته باتخاذ إجراءات في مثل هذه القضايا. ويتمثل التحدي في كيفية الحصول على الموارد الضرورية لتجهيز المعلومات والتحقق منها كيما يتسنى تزويد المقرر الخاص بجميع التفاصيل اللازمة لتمكينه من أن يحدد، بصفته خبيرا مستقلا، نوع الإجراءات الذي يمكن اتخاذه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقرر الخاص، منذ تعيينه في سنة ٢٠٠١ وخلال بعثاته إلى مختلف البلدان، لاحظ الجهود الجارية لوضع إجراءات منسقة تشارك فيها جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. وقد لاحظ، في مناقشاته مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ضرورة تكثيف الجهود، فيما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية، ولا سيما الحاجة إلى النظر في هذه القضايا من منظور حقوق الإنسان، بهدف التوصل إلى حلول دائمة للتحديات الحالية. وهذا مجال يمكن للفريق العامل والمقرر الخاص ومفوضية حقوق الإنسان

توحيد جهودهم فيها لوضع مقترحات بشأن مبادئ توجيهية لصياغة وتنفيذ مشاريع وبرامج تستهدف تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وبالتالي تحسين الأحوال المعيشية للشعوب الأصلية.

٢٤ - وتابع المقرر الخاص بشكل محدد أيضا التطورات التي حدثت في تعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وحماية تلك الحقوق على المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال، حضر في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بناء على دعوة من رئيس اللجنة. وفي تلك الدورة، قدم عرضا إلى الجلسة العامة، وعقد اجتماعات ثنائية مع الفريق العامل للخبراء المعني بالشعوب الأصلية ومجتمعاتها وأتيحت له فرصة عقد مناقشات واسعة النطاق مع ممثلي شعوب أصلية من مختلف البلدان الأفريقية حول التحديات التي تواجهها مجتمعاتهم.

٢٥ - ويعترف المقرر الخاص بالالتزام الذي قطعته على نفسها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بدراسة حالة الشعوب الأصلية في أفريقيا دراسة متعمقة والبحث عن سبل مبتكرة لمعالجة مطالبها وإيجاد حلول دائمة لها. فإثناء فريق الخبراء المعني بالشعوب الأصلية ومجتمعاتها التابع للجنة، لدراسة التحديات الرئيسية التي تواجه الشعوب والمجتمعات الأصلية في أفريقيا، يمثل معلما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في المنطقة، ليس هذه فحسب، بل ويشير بأن يساعد في زيادة تعزيز الحوار حول التحديات التي يواجهها ملايين من أفراد الشعوب الأصلية في أنحاء العالم فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٢٦ - وتعد دراسة وتحليلات الوضع التي أجرتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، حسبما ترد في تقرير الفريق العامل للخبراء المعني بالشعوب الأصلية ومجتمعاتها (E/CN.4/Sub.2/AC.5/2005/WP.3)، إسهاما رئيسيا في الاعتراف بالشعوب الأصلية في أفريقيا وبالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي عانت منها. ويتمثل أحد التحديات في أفريقيا أيضا في تعريف مصطلح 'أصلي'؛ وفي هذا السياق، حدد الفريق العامل عناصر مهمة لتوضيح المصطلح. ووصولاً إلى ذلك، من الضروري إيلاء اهتمام أكبر من أي وقت مضى إلى الخصائص التاريخية المحددة للقارة الناشئة عن سياقها الخاص، التاريخي والسياسي والاجتماعي. ومن المسائل الأخرى التي تثير قلق المقرر الخاص وأعضاء الفريق العامل مسألة أمن الشعوب الأصلية في أفريقيا، وخصوصا الوضع المثير للقلق الذي تعيش فيه بعض المجتمعات المعرضة للتضرر بصفة خاصة بسبب حالات الصراع.

٢٧ - ويدرك المقرر الخاص قلق الحكومات الأفريقية إزاء حالة هذه الشعوب، التي ليست ضالعة في تلك الصراعات ولكنها تكون في أكثر الأحيان أضعف ضحاياها. وهذا أمر

يتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي ومن حكومات المنطقة. وقد حدد أعضاء الفريق العامل والمقرر الخاص مجالات الاهتمام المشترك والسبل الممكنة لمعالجة احتياجات الشعوب الأصلية العاجلة للحماية، وتم الاتفاق بينهم على تبادل المعلومات بصفة منتظمة لغرض إنشاء آلية إنذار مبكر فيما يتعلق بالشعوب الأصلية والصراعات التي قد تؤثر عليها في أفريقيا. ومن الوسائل الأخرى التي تمكن كلتا الآليتين من تعزيز قدراتهما العمل على أن تتسم متابعة زيارات المقرر الخاص إلى البلدان في المنطقة بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

٢٨ - وشارك المقرر الخاص أيضا في مؤتمرات وحلقات عمل دولية شتى، بما في ذلك حلقة عمل عن الإخلاءات القسرية، في برلين، في حزيران/يونيه، عقدتها وزارة الخارجية الألمانية بالتعاون مع المعهد الألماني لحقوق الإنسان والمقرر الخاص عن السكن الملائم بوصفه عنصرا من عناصر الحق في مستوى معيشة لائق، وعن الحق في عدم التمييز في هذا السياق. وشارك أيضا في حلقة دراسية دولية بشأن تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، عقدتها في جنيف، في تموز/يوليه، مفوضية حقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي لدعم المقرر الخاص في إعداد تقريره الموضوعي السنوي إلى الدورة الثانية الستين للجنة حقوق الإنسان. وعملت هذه الحلقة الدراسية، التي شارك فيها نواب من عدد من البرلمانات من جميع مناطق العالم، على التشديد أيضا على الحاجة للتعاون مع الهيئات التشريعية الوطنية من أجل تعزيز آليات لرصد ومتابعة تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وضرورة أخذ المعايير الدولية في الاعتبار لدى صياغة معايير جديدة في هذا المجال.

رابعاً - تقرير مرحلي: المشاكل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تؤثر على الشعوب الأصلية

٢٩ - وبوجه عام، فإن حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية لا تبعث على الرضا إطلاقاً. فعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض البلدان، ما انفكت الشعوب الأصلية في معظم مناطق العالم تواجه عقبات كثيرة تعوق تمتعها الكامل والفعلي بحقوقها، وتحمل انتهاكات خطيرة لحقوقها الأساسية.

٣٠ - وحدد المقرر الخاص، من المعلومات التي جمعها، الاتجاهات التي تؤثر على الشعوب الأصلية في مختلف مناطق العالم. وترد فيما يلي مناقشة وجيزة لهذه الأنماط خلال الفترة قيد النظر.

٣١ - بما أن الشعوب الأصلية ترتبط تاريخياً "بأما الأرض"، وتبني هويتها الثقافية بشكل أساسي على ارتباطها الطويل بالأرض وثمارها، فإنه عندما تتمزق هذه العلاقة أو تتآكل،

تنشأ حالات تقوض حقوق الإنسان الخاصة بها. وتلقى المقرر الخاص، ولا يزال يتلقى، العديد من الشكاوى التي يدعى فيها حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان تتعلق بتراعات على حيازة الأرض والملكية الجماعية لها، وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات، والمشاكل البيئية الخطيرة مثل التلوث وإزالة الغابات والتصحر والنفائات السمية، التي تؤثر سلبا على حياة الأفراد والمجتمعات.

٣٢ - ويتبين وجود درجات عالية من التهميش وانخفاض مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لدى الشعوب الأصلية (وذلك وفقا للتعريف والمعايير التي وضعتها الهيئات المتعددة الأطراف). وكثيرا ما تصف الشكاوى الواردة أوجه قصور خطيرة في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتقديمها. كما يرد فيها ذكر أعمال تمييزية، لا سيما في إقامة العدل، وإن لم تقتصر على ذلك. ومما يثير القلق بشكل خاص، التقارير الواردة من بعض البلدان عن أعمال القتل وحالات الإعدام التي تتم خارج نطاق القانون، والتهديدات بالموت الموجهة إلى السلطات المجتمعية، واضطهاد ممثلي وقادة الشعوب الأصلية في ظل التدابير الجديدة لمكافحة الإرهاب. وهناك العديد من العقبات التي تواجه التمتع الكامل بالحق في التعليم، بما في ذلك المسائل المتعلقة باستخدام لغات وثقافات الشعوب الأصلية وحمايتها.

٣٣ - ويساور المقرر الخاص القلق من الشكاوى المتكررة عن حالات الطرد والتشريد القسري لمجتمعات الشعوب الأصلية، على الرغم من الأحكام القانونية الدولية ومنها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، والتي تنص بوضوح على حقوق الشعوب الأصلية في مثل هذه الظروف. وتلقى المقرر الخاص شكاوى بشأن الطرد من بوتسوانا وغواتيمالا والفلبين وكينيا والهند، من بين بلدان أخرى. كما تلقى العديد من الشكاوى التي تزعم أن الشعوب الأصلية تنقصها المعلومات، وفرص المشاركة، وسلطة صنع القرار فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر فيها.

٣٤ - وتُظهر الادعاءات، التي تأتي من مختلف أنحاء العالم، أن الشعوب الأصلية عرضة لأشكال مختلفة من التمييز القائم على أساس انتمائها العرقي. وبالإضافة إلى ذلك، يشير العديد من التقارير إلى اضطهاد قادة وممثلي الحركات الاجتماعية للشعوب الأصلية ممن تؤثر أنشطتهم على أنواع مختلفة من المصالح الخاصة. وتلقى المقرر الخاص عددا كبيرا من الرسائل، وجمع معلومات أثناء الزيارات القطرية، تؤكد الحالة الصعبة لنساء الشعوب الأصلية، اللائي يتعرضن للإهانة والإذلال بشكل يومي بسبب ارتدائهن الأزياء التقليدية (من بين أسباب

أخرى)؛ وللمدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، الذين يتعرضون للمضايقة والاضطهاد في العديد من البلدان. ولا تزال هذه الحالات تبعث على القلق بشكل خاص.

٣٥ - وفي بعض الأحيان، يؤدي الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأصلية في الحالات التي تتميز بوجود صراع سياسي واجتماعي حاد (لكن ليس بالضرورة صراعا مسلحا)، إلى مواجهة حاسمة فيما بين المنظمات الاجتماعية للشعوب الأصلية وشركات الأمن الخاصة التي تعمل في العديد من المناطق الريفية لحماية مصالح كبار ملاك الأراضي، وقوات أمن الدولة. وكما أشار المقرر الخاص في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان، فإن هذه الصراعات الاجتماعية كثيرا ما تحال في نهاية المطاف إلى نظام العدالة الجنائية عوضا عن معالجتها من خلال التفاوض البناء بشأن السياسة الاجتماعية.

٣٦ - ويساور المقرر الخاص القلق بسبب تزايد تطبيق الحكومات لقوانين جديدة أو قديمة لمكافحة الإرهاب على قادة هذه الحركات الاجتماعية؛ حيث تُجرّم بذلك الأنشطة المشروعة للدفاع عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أعرب الحكومة شيلي عن قلقه وأصدر بيانا عاما عن محاكمة مجموعة من قادة المابوتشي بمدينة تيموكو، أتهموا بتأسيس رابطة إرهابية غير قانونية فيما يتعلق بتزاع اجتماعي على الأرض. ولحسن الحظ أصدرت المحاكم الشيلية، في تموز/يوليه ٢٠٠٥، قرارا مُرضيا بتبرئة قادة الشعوب الأصلية.

٣٧ - وتظل حالة أطفال الشعوب الأصلية مؤلمة في العديد من البلدان. ومما يثير القلق بشكل خاص، حالات التجنيد الإجباري لأطفال وشباب الشعوب الأصلية من قبل الجماعات المسلحة؛ وفي بعض الأحيان من قبل الجريمة المنظمة. كما تعد الممارسة المستمرة لعمل أطفال الشعوب الأصلية لا سيما الفتيات، بسبب الفقر، مسألة خطيرة للغاية. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يعمل معظم هؤلاء الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المناجم والحقول والمصانع، فضلا عن العمل في الخدمة المنزلية. ويحدث ذلك أيضا في آسيا وأفريقيا. وفي العديد من المجتمعات الريفية للشعوب الأصلية يعد استخدام الأيدي العاملة للأطفال في الأعمال الزراعية والأنشطة ذات الصلة ضروريا لبقاء الأسر. ويعوق هذا النمط في السلوك بشدة المواظبة على الدراسة، ويفسر جزئيا انخفاض مؤشرات الإنجاز في مجال التعليم لأطفال وشباب الشعوب الأصلية في شتى المناطق.

٣٨ - وعلى الرغم من أن عمالة الأطفال في مجتمعات الشعوب الأصلية تعد في الأساس نتيجة للفقر، فإنها تمثل مشكلة متعددة الأبعاد حيث تؤثر فيها عوامل مثل التمييز والهجرة والجريمة ونقص البرامج التعليمية وعدم كفاية الحماية الاجتماعية. وتعد الفتيات والمراهقات

من الشعوب الأصلية والقبلية مستضعفات بشكل خاص؛ وكثيرا ما يجبرن على الدخول في شبكات الاتجار بالبشر ودوائر البغاء أو أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي في سن مبكرة. وعلى الرغم من قيام الكثير من البلدان بتوقيع العديد من الاتفاقيات والاتفاقات التي تحظر عمالة الأطفال والتصديق عليها، فإن عدم تنفيذ هذه الصكوك على الصعيدين الوطني والمحلي يوحي بأن هذه الكارثة لا تجري معالجتها بشكل فعال.

ألف - الفقر والتمتع بحقوق الإنسان

٣٩ - يوقع الفقر الشعوب الأصلية في شرك دورة دائمة من الاستبعاد، ولذلك فهو يعد أحد أخطر انتهاكات ما لها من حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي تعزز فيه الحكومات والوكالات الوطنية والدولية جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي لها أن تولي اهتماما خاصا لجيوب الفقر المدقع، مثل تلك الموجودة فيما بين الشعوب الأصلية والسكان القبليين، الذين لا يزالون أكثر المجموعات الاجتماعية والعرقية معاناة من الاستبعاد في العديد من المجتمعات. ويود المقرر الخاص أن يوجه انتباه الجمعية العامة إلى أهمية الهدفين ١ و ٢ لتحقيق تمتع الشعوب الأصلية بحقوق الإنسان الخاصة بها، وإلى بعض التحديات الرئيسية فيما يتعلق بحماية الشعوب الأصلية، حيث أن هذه المسائل تعد أساسية لعملية اتخاذ القرار بشأن أنشطة العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم.

٤٠ - وتشير المعلومات المتاحة إلى أن معدلات الفقر والفقر المدقع أعلى بين الشعوب الأصلية منها في بقية السكان، سواء في المجتمعات الأصلية أو في المناطق الحضرية. ومؤشرات الفقر لدى الشعوب الأصلية أعلى بصفة عامة من المعدل الوطني؛ كما أن الفقر أكثر حدة بين هذه الشعوب، مع بعض الاستثناءات. وأكد المقرر الخاص هذا الاتجاه أثناء زيارته إلى المجتمعات الأصلية في مختلف مناطق العالم، كما أكدته الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع التي نُشرت في الأعوام الأخيرة.

٤١ - وتعاني الشعوب الأصلية من نقص الدخل، المُقاس بانخفاض نصيب الفرد من الدخل النقدي؛ ليس هذا فحسب، بل تعاني أيضا من الفقر الغذائي، والفقر في المهارات وفي الأصول؛ الأمر الذي يبينه العديد من المؤشرات الأخرى، ومنها عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وعدم كفاية فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والعامة، والهياكل الأساسية ومحدودية فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الأرض والمياه والغابات والأشكال الأخرى من الثروة الطبيعية.

٤٢ - وتكمن جذور هذا المشهد العام المركب للفقر المستمر في ظروف العوز والتمييز وعدم المساواة الهيكلية التي تتعرض لها الشعوب الأصلية على مر التاريخ. ولا يمكن التغلب

على هذا الفقر المتعدد الأبعاد باتباع نهج مجزأ، بل يتطلب سياسات عامة شاملة مما يؤسف له أن معظم الدول والوكالات المتعددة الجنسيات لم تقم بعد بوضعها للشعوب الأصلية.

٤٣ - ويعكس استمرار الفقر والفقر المدقع بين الشعوب الأصلية تاريخاً من إنكار حقوق الإنسان الخاصة بهم. ولذلك فإن أية سياسة وطنية أو دولية للقضاء الفعال على الفقر يجب أن تستند إلى الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها. وتعد هذه المهمة عاجلة من أجل بلوغ أهداف إعلان الألفية؛ وينبغي أن تستهدف مباشرة الظروف المحددة المتعددة الأبعاد للفقر المدقع في مجتمعات الشعوب الأصلية.

٤٤ - ويتناول العديد من الشكاوى التي تلقاها المقرر الخاص من مجتمعات ومنظمات الشعوب الأصلية (والتي استطاع في أغلب الأحوال أن يتحقق منها في زيارته الميدانية) الحاجة إلى الحصول على الخدمات الأساسية، مثل مياه الشرب النظيفة، والكهرباء، والمسكن اللائق، والرعاية الصحية حسنة التوقيت، والمدارس والبيئة الصحية والتغذية الكافية؛ وبعبارة أخرى، كل أوجه الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، التي لا يتمتع بها قطاع كبير من شعوب العالم الأصلية.

٤٥ - وفي معظم الأحيان، لا تعكس المعلومات الإحصائية التي تقدمها الوكالات الوطنية والدولية، التي تقوم بدراسة الفقر وعدم المساواة، الحالة المحددة للشعوب الأصلية، مما يؤدي إلى عدم معرفة السلطات باحتياجات هذه الشعوب غير الملباة ومستويات معيشتها المنخفضة أو الشديدة الانخفاض. وعندما تُفصل البيانات بصورة صحيحة، يتبدى منظر عام باعث على الحسرة الشديدة: المؤشرات المتعلقة بالشعوب الأصلية أدنى دوماً من المتوسط الوطني، كما تؤثر ظروف معيشتها تأثيراً قوياً على منحى عدم المساواة الاقتصادية. ويدعو المقرر الخاص الوكالات المختصة إلى تقديم معلومات عن الظروف المعيشية للشعوب الأصلية ومستويات الفقر وعدم المساواة بما حتى تتمكن الحكومات والكيانات الوطنية والدولية، العامة والخاصة، من وضع السياسات الملائمة الاقتصادية والاجتماعية والخاصة بالرعاية الاجتماعية، ليعود ذلك بالنفع على هذه المجموعات.

٤٦ - وتعهدت الحكومات في السنوات الأخيرة باتخاذ تدابير في سياق الاستراتيجيات والبرامج المصممة للحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع. وإذا أريد لهذه الاستراتيجيات أن تكون متسقة وفعالة حقاً، يجب أن تأخذ في الاعتبار بُعد حقوق الإنسان المتعلق بالفقر وحلوله. وتبعاً لذلك، وبناء على طلب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مهمة وضع المبادئ التوجيهية الموضوعية من أجل دمج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر.

٤٧ - ولم تكتمل هذه المهمة حتى وقت كتابة هذا التقرير. غير أن المقرر الخاص أفاد بأن جميع المبادئ التوجيهية البالغ عددها ١٨، والواردة في المسودة الأولى، تتعلق بمسائل ذات أهمية حاسمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. ويدعو المقرر الخاص جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى دعم هذه العملية بغية وضع المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية ووضعها موضع التنفيذ الفعال على وجه الاستعجال.

باء - الوصول إلى التعليم

٤٨ - بالنسبة للشعوب الأصلية، فإن التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، النيل الكامل لحقها في التعليم الذي هو أمر ضروري إذا كان لهذه الشعوب أن تخرج من دائرة الإقصاء والتمييز اللذين عانت منهما تاريخياً وبالتالي أن تخرج أيضاً من دائرة الفقر. وقد ركز التقرير الرئيسي الذي قدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين على هذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، دعماً منها لبحوث المقرر الخاص المتعلقة بهذه المشكلة، بتنظيم حلقة دراسية على مستوى الخبراء في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وقدم المقرر الخاص توصياته إلى اللجنة (E/CN.4/2005/88/Add.4).

٤٩ - وتكشف المعلومات والشهادات التي جمعها المقرر الخاص أنه توجد في العديد من البلدان عقبات تحول دون وصول أطفال الشعوب الأصلية، ولا سيما الفتيات، وصولاً كاملاً إلى التعليم، وأن هذه الخدمات غالباً ما تكون أدنى في جودتها من تلك المقدمة إلى الشعوب غير الأصلية.

٥٠ - وبعد عقود عديدة كان نموذج التعليم السائد خلالها متمثلاً في تشجيع استيعاب الشعوب الأصلية، يوجد الآن اتجاه متنام لوضع سياسات تعليمية تقوم على احترام التنوع الثقافي وتشجيع التعليم الثنائي اللغة المتعدد الثقافات. بيد أن المشاكل المؤسسية والتربوية والثقافية واللغوية التي يستتبعها هذا النهج الجديد لم تحل حتى الآن حلاً كاملاً.

٥١ - وتكشف أن المعلومات التي جمعها المقرر الخاص أيضاً أن هدف تمكين كل أطفال الشعوب الأصلية من الالتحاق بالدراسة الابتدائية وإكمالها هو هدف، للأسف، ما زال بعيداً عن التحقق بصورة شاملة. ذلك أن توفير الخدمات التعليمية لأطفال الشعوب الأصلية هو أدنى عموماً من الحد الأدنى الموصى به. ومما تبعث على القلق بشكل خاص الصعوبات التي تواجهها فتيات الشعوب الأصلية في المدرسة، والتي تعود إلى حد كبير إلى التمييز العرقي والجنساني. وغالباً ما يزيد الطين بلة التمييز الجنساني ضد الفتيات داخل مجتمعاتهن.

٥٢ - وتعطي الاحتياجات التعليمية لمجتمعات الشعوب الأصلية، عموماً، أولوية متدنية في خطط التعليم الحكومية، مما يعني أن هذه المجتمعات تنال موارد مادية ومؤسسية بالنسبة للطلاب الواحد أقل مما يناله سكان المناطق الحضرية من غير الشعوب الأصلية. ويسفر هذا عن نتائج شتى: افتقار إلى المرافق المدرسية أو، في حال توفرها، فإنها تكون في أوضاع مادية أدنى؛ ونقص في المدرسين وعدم كفاية تدريب المدرسين؛ ونقص في مواد التدريس المناسبة؛ ومناهج دراسية لا تكيف وفقاً لحقائق الواقع الثقافي لتلك المجتمعات؛ واحتياجات لغوية غير ملباة؛ وما إلى ذلك. وتسفر تلك المشاكل وغيرها عن ارتفاع معدلات أطفال الشعوب الأصلية الذين ينقطعون عن الدراسة، ولا سيما الفتيات، بالإضافة إلى نقص تدريجي في عدد طلاب الشعوب الأصلية في مرحلتي التعليم الثانوي والعالى. ولهذا، فإن شباب الشعوب الأصلية لا تتوفر لديهم المهارات الكافية التي تمكنهم من التنافس مع أندادهم من غير الشعوب الأصلية في سوق العمل كما أن إعدادهم غالباً ما لا يكون كافياً لتمكينهم من مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم. ويوصى المقرر الخاص بأن تكون الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه المشكلة حجر الزاوية في البرامج التي يبدأ تنفيذها في سياق العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم.

٥٣ - ويحث المقرر الخاص على إعطاء مسألة تعليم الشعوب الأصلية على نحو يناسبها ثقافياً ما تستحقه من أولوية، سواء على المستوى الوطني، في البرامج والميزانيات العامة، أم على المستوى الدولي، من قبل الوكالات الدولية المسؤولة عن تشجيع التنمية والحد من الفقر، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ - ويجب القيام على وجه الاستعجال بتحسين تعليم الشعوب الأصلية من حيث الكم والكيف معاً. فالشعوب الأصلية ليست بحاجة إلى أي تعليم، وإنما إلى تعليم يناسب خصائصها الثقافية والاجتماعية المحددة. ومن الضروري أن تشارك مجتمعات الشعوب الأصلية في تصميم برامج ومشاريع تعليمها وتنفيذها وتقييمها. وإذا كان لسياسات الحد من الفقر أن تترك أثراً طويلاً الأجل، فإن التقدم المحرز في مجال التعليم الابتدائي ليس كافياً لتحقيق ذلك؛ ولا بد أيضاً من التوسع في الجهود المبذولة في مجالي التعليم الثانوي والعالى.

٥٥ - ومن شأن نهج كهذا أن يساعد مساعدة كبيرة في ضمان ألا تحرم الأجيال الجديدة من أطفال وشباب الشعوب الأصلية من فوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي هي من حقهم والتي كانوا سيحصلون عليها لو أنهم لم يجرموا بشكل متعمد أو غير مباشر من تمتعهم بكل ما لهم من حقوق الإنسان تمتعاً كاملاً.

٥٦ - ولم تكتنف الشعوب الأصلية بأن تبقى مجرد مراقب حين واجهت الفقر مع خدمات تعليمية لا تسعفها في ضمان حقوقها الكاملة في التعليم؛ فقد استخدمت قدراتها الخلاقة وخيالها ومهاراتها من أجل تخطي تلك العقبات وتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية في مجتمعاتها. وقد أسفر الكثير من تلك الجهود عن نتائج تثير الاهتمام ويجدر تقييمها تقييماً دقيقاً. وفي إطار العمل صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الأهمية بمكان الاستفادة من تجارب الشعوب الأصلية التي استبعدت عموماً من عمليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسة التعليمية.

جيم - الصراعات المسلحة وحقوق الإنسان والشعوب الأصلية

٥٧ - في جميع البلدان التي جرت وتجري فيها صراعات مسلحة على أراضي الشعوب الأصلية (بنغلاديش والفلبين ونيبال وكولومبيا وغواتيمالا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لو استشهدنا فقط بأكثر الحالات المعروفة)، فإن الشعوب الأصلية تعاني من أوجه ظلم تعود إلى الانتهاكات المتكررة لحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعود كذلك إلى الفشل المستمر في احترام قوانين وأعراف الحرب التي تنطبق على الصراعات المسلحة الداخلية أو القانون الإنساني الدولي. وتشير المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص إلى أن من بين مرتكبي تلك الانتهاكات جهات من غير الدول وأفراداً من موظفي أجهزة أمن الدولة. كما أن هذه الصراعات المسلحة الداخلية تهدد التعايش بين المجموعات العرقية والثقافية المتنوعة داخل البلدان التي تقع فيها تلك الصراعات.

٥٨ - ومنذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، وجه ممثلو الشعوب الأصلية ومنظمات غير حكومية نظر الأمم المتحدة إلى تلك الشواغل، المبينة في العديد من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وآلياتها المكلفة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والشعوب الأصلية هي بين أشد ضحايا الصراعات والعنف في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ضعفاً، الأمر الذي أضاف عبئاً من الدمار والموت إلى أنشطة كفاحها الصعب أصلاً. فقد سُرقت أراضيها ومواردها، ودُمّرت ثقافتها وأنكرت عليها حقوقها الإنسانية.

٥٩ - ومسألة انتهاكات حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في سياق الصراعات الداخلية تستحق اهتماماً خاصاً من الجمعية العامة لأنها تهدد بقاء هذه الشعوب وتعرض للخطر ليس فقط أرواح الأفراد وإنما مجتمعاتهم أيضاً فضلاً عن التنوع العرقي والثقافي للبلدان المعنية.

٦٠ - ويجري الكثير من الصراعات المسلحة الآن على أراضي الشعوب الأصلية. وغالبية الصراعات التي تدور على الأراضي التي تقطنها الشعوب الأصلية إنما تعود أسبابها إلى السيطرة على موارد طبيعية مثل الخشب أو المعادن أو النفط، أو إلى ما يعتبره أحد طرفي

الصراع أو كلاهما مناطق "استراتيجية". وغالبا لا تعترف البلدان التي تقع داخلها مثل هذه الصراعات بوجودها، كما لا يعترف بها المجتمع الدولي. وكثير من تلك الصراعات استمر لآجال طويلة فأضحى يتسم بالاستدامة الذاتية.

٦١ - ونتيجة لتلك الصراعات، تعاني الشعوب الأصلية من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بها، بما في ذلك تعرضهم للتهديد، والاختفاء القسري، والاعتقال الذي يستهدف زعماءهم، والتعذيب، والقتل الجماعي، والتجنيد قسرا للقتال، والتشرد القسري، ونفي مجتمعات بأكملها، وفقدان الحكم الذاتي الداخلي والانضباط الاجتماعي، وعدم إمكانية الوصول إلى الأماكن التي يمكن أن يقوموا فيها بأنشطتهم التقليدية مثل الصيد البري والبحري، وزراعة الكفاف، والتجارة. وغالبا ما تكون المناطق التي تدور فيها الصراعات قد زرعت بالألغام المضادة للأفراد.

٦٢ - ويعاني نساء وأطفال الشعوب الأصلية معاناة أشد من هذه المآسي اليومية وذلك بسبب نوع جنسهن أو بسبب كونهن أطفالا. فنساء الشعوب الأصلية يعانين باستمرار من التمييز والاستبعاد والاستغلال. وتقوم الأطراف المتحاربة عادة باستخدام اغتصاب النساء كسلاح من أسلحة الحرب وذلك بقصد إذلال السكان وإيقاع الرعب في نفوسهم.

٦٣ - ولقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما يبعث على التفاؤل في مجال حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، غير أن عدم إحراز تقدم على الصعيد الوطني أمر يبعث على الانزعاج. ويرحب المقرر الخاص باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، المتعلق بإنشاء آلية للرصد والإبلاغ عن تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال والانتهاكات الأخرى التي ترتكب بحق الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، ولا سيما وأن هذه المسألة لها أهمية خاصة لكثير من مجتمعات الشعوب الأصلية.

٦٤ - ولا بد من تكييف آلية الرصد تلك لتعالج حالة أطفال الشعوب الأصلية على وجه التحديد في ظل هذا الوضع المؤسف. وعلى ضوء الشهادات التي جمعها المقرر الخاص أثناء جولته في عدد من المقاطعات الإدارية في كولومبيا، فإنه يرغب في أن يكرر تحذيره بشأن الأثر الخطير للصراع المسلح الداخلي على مجتمعات الشعوب الأصلية، ولا سيما على أطفال تلك الشعوب. ويأمل المقرر الخاص في أن يساعد التقرير المتعلق بزيارته إلى كولومبيا في توجيه تشغيل آلية الرصد الجديدة، ويعرب عن استعداده لإجراء دراسة متعمقة لهذه الظاهرة وأثرها على مجتمعات الشعوب الأصلية.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

٦٥ - يود المقرر الخاص أن يضيف التعليقات التالية إلى الملاحظات والتوصيات النهائية التي تتضمنها تقاريره إلى لجنة حقوق الإنسان.

٦٦ - لقد أظهرت الظروف المعيشية وحالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية تحسنا في بعض البلدان والمناطق نتيجة ظروف محددة، مثل استعادة مجتمع من مجتمعات الشعوب الأصلية لأرضه (ريختر زفيلت، جنوب أفريقيا)، وتسوية نزاع على الأرض بين طائفتين (شيمالاباس، المكسيك)، وتبرئة زعماء شعب أصلي اهتموا زورا وبهتانا بتشكيل منظمة إرهابية غير شرعية (شيلي)، وإطلاق مشروع لتعويض نساء شعوب أصلية وقعن ضحايا عنف حضري (كندا)، وإيقاف مشاريع للتشديد على نطاق كبير كانت ستقوض بشكل دائم الظروف المعيشية لأحد مجتمعات الشعوب الأصلية (ذي أوا في كولومبيا)، وإقرار قانون بشأن إدارة الموارد يحترم الحقوق التقليدية لمجموعة الشعب الأصلي (فنمارك، النرويج).

٦٧ - غير أنه لوحظ وجود عدد كبير من الحالات التي لم تحترم فيها حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. ذلك أن ظروف معيشة مجتمعات الشعوب الأصلية آخذة في التدهور في كثير من الأماكن نتيجة قرارات سياسية، وتطورات بيئية واقتصادية، وتدابير إدارية وضغوط ديمغرافية، وتوسع حضري، وقيود على الميزانية، وأثر العولمة. كما أن الصراعات المسلحة التي تدور على أراضي الشعوب الأصلية وآثارها تشكل واقعا متكررا في كثير من المناطق وتتطلب رصدا مستمرا. ونظرا لتعدد القضايا، فإنه يكاد يكون من المستحيل وضع تقييم قصير الأجل للمنجزات والإخفاقات والتقدم والنكسات في أي مكان بعينه.

٦٨ - على أن حالة الشعوب الأصلية التي تدافع عن الحقوق الإنسانية لمجتمعاتها تبعث على القلق بشكل خاص. فقد حدثت زيادة مزعجة في حالات التحرش والاضطهاد التي بلغ عنها بسبب تلك الأنشطة الدفاعية.

٦٩ - وثمة مسألة لها أهمية جوهرية، يعترف المقرر الخاص أن يكرس لها الجزء الموضوعي في تقريره الذي سيقدمه إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والستين، وهي الفجوة الآخذة في الاتساع بين التشريعات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية (مثل الإصلاحات الدستورية، والقوانين المتعلقة بالشعوب الأصلية، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية) وواقع حالة المعيشة اليومية للشعوب الأصلية في مجتمعاتها.

٧٠ - وتشير كل المؤشرات إلى أن المشكلة الأساسية لا تتمثل في الافتقار إلى التشريعات المناسبة (وإن كان هناك الكثير الذي ما زال بحاجة إلى الإنجاز في هذا الصدد)، بل في العيوب

المتعلقة بالتنفيذ وفعالية المؤسسات والإجراءات والآليات المختصة بالإعمال الكامل لحقوق الإنسان. فإن لم تقترن الإصلاحات القانونية في مجال حقوق الإنسان للشعوب الأصلية بإصلاحات مؤسسية واجتماعية وسياسية من شأنها أن تفتح فرصا جديدة لمشاركة الشعوب الأصلية مشاركة ديمقراطية واسعة في إدارة المؤسسات والآليات والإجراءات التي يعتبر عملها الفعال ضروريا لتمتعها الكامل لحقوقها الإنسانية، فإن تلك التدابير القانونية ستكون قاصرة عن تحقيق غاياتها.

٧١ - وعلى أساس الملاحظات السابقة، يود المقرر الخاص أن يقدم عددا من التوصيات، يسره أن يرفعها إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها.

٧٢ - إن الصراعات المسلحة التي تجري في الأراضي أو المناطق التي تعيش فيها الشعوب الأصلية تتطلب، بالإضافة إلى رصدتها من جانب الوكالات الإنسانية الدولية بذل جهود محددة لرصد آثارها على حقوق الإنسان للأفراد وآثارها المدمرة على مجتمعات بأسرها. وحالة نساء الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء المشرذات واللاجئات، تتسم بالشدة على نحو خاص وينبغي معالجتها من خلال برامج موجهة وتناسبها من الناحية الثقافية. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن القيام بالمتابعة وتوفير الدعم في حالات التشرد القسري أن تمحص بدقة تلك الحالات وأن تضع الحلول المناسبة لها. ويوصي المقرر الخاص بأن تستفيد تلك الهيئات من الخبرة المتخصصة التي توفرت لدى مفوضية حقوق الإنسان في تطوير برامج الحماية.

٧٣ - وفي الحالات التي يؤدي فيها العنف، الذي يرتكبه أطراف مسلحة غير شرعية وغيرها، إلى تهديد بقاء المجتمعات الصغيرة للشعوب الأصلية والمستضعفة منها بشكل خاص، يوصي المقرر الخاص بأن تقوم لجنة دولية مستقلة بزيارات ميدانية، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان للتحقيق في الوقائع واقتراح تدابير حماية ملموسة وفعالة.

٧٤ - ومن الضروري تعزيز كمية ونوعية المعلومات المتعلقة بالحالة الحقيقية للشعوب الأصلية ومجتمعاتها بغية تحسين السياسات الاجتماعية الموجهة إليهم. ويوصي المقرر الخاص بأن تعتمد الهيئات الفنية المعنية التدابير المناسبة لذلك.

٧٥ - وفيما يتعلق بالهدفين الأول والثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه ينبغي للدول، في جميع الأحوال، أن تعتمد أهدافا وسياسات محددة لصالح الشعوب الأصلية بمشاركتها الكاملة، وأن تضمن أن ما يتخذ من تدابير لتحقيق تلك الأهداف لن يكون لها أثر سلبي على حقوق الإنسان لتلك الشعوب.

٧٦ - وتظهر حالة الشعوب الأصلية في كل مكان وجود نمط من الفقر المستحکم يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة وشاملة ومتعددة الأبعاد، تستهدف أشد مجتمعات الشعوب الأصلية ومناطقها حاجة.

٧٧ - وينبغي للأفرقة القطري التابعة للأمم المتحدة التي لم تقم حتى الآن بصياغة أهداف محددة في إطار حقوق الإنسان لصالح الشعوب الأصلية أن تفعل ذلك، وأن تقوم بتوجيه وتنسيق أنشطتها على ذلك الأساس. وينبغي أن يولي اهتمام خاص لحالة نساء وفتيات الشعوب الأصلية واحتياجاتهن الخاصة، ووضع معايير دقيقة لتقييم التقدم المحرز.

٧٨ - وينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة عمالة الأطفال. وفي هذا السياق، ينبغي أن يولي في جميع الأنشطة المتعلقة بإلغاء عمالة الأطفال اهتمام دقيق لفتيات الشعوب الأصلية وأن تراعى في تلك الأنشطة كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء هذه الظاهرة.

٧٩ - وينبغي للدول أن تعتمد تدابير لحالات الطوارئ كي تضمن توفير الخدمات الأساسية لمجتمعات الشعوب الأصلية التي لا تصل إلا إلى نزر يسير من تلك الخدمات، إن وصلت إليها.

٨٠ - ويوصي المقرر الخاص بأن تولي الحكومات أولوية عالية لغايات ومبادئ تعليم الشعوب الأصلية وأن تزود الوكالات والمؤسسات العامة والخاصة التي تشارك في النهوض بتعليم الشعوب الأصلية بموارد مادية ومؤسسية وفكرية كافية.

٨١ - ويدعو المقرر الخاص الحكومات إلى أن تعد، بالتعاون الوثيق مع مجتمعات الشعوب الأصلية، برامج من أجل تدريب عدد كاف من المدرسين في مجال التعليم الثنائي اللغة والمتعدد الثقافات أثناء العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم.

٨٢ - ويوصي المقرر الخاص أيضا بأن تزيد الجامعات ومراكز البحوث من مشاركتها في إعداد مناهج دراسية خاصة متعددة التخصصات لتعليم الشعوب الأصلية. ويوصي كذلك بتوسيع وتعزيز جامعات الشعوب الأصلية.

٨٣ - ويوصي المقرر الخاص بتوسيع مضمون المقررات الدراسية عن الشعوب الأصلية (بما فيها تاريخها وفلسفتها وثقافتها وفنها وطرق عيشها) على جميع مستويات التعليم الوطني وأن تقدم المقررات من منظور متعدد الثقافات ومناوئ للعنصرية ويعكس احترام التنوع الثقافي والعرقي، وعلى وجه الخصوص المساواة بين الجنسين.

٨٤ - وينبغي لوسائل الإعلام أن تدرج في برامجها بانتظام مواد تتعلق بالشعوب الأصلية وثقافتها، في سياق احترام مبادئ التسامح والإنصاف وعدم التمييز التي أرسيت في الصكوك

الدولية لحقوق الإنسان؛ كما أنه ينبغي أن يكون من حق الشعوب الأصلية ومجتمعاتها أن تستفيد من وسائط الإعلام، بما فيها الإذاعة والتلفزيون والإنترنت، لخدمة أغراضها.

٨٥ - وينبغي اتخاذ تدابير خاصة لحماية مجتمعات الشعوب الأصلية من العنف المنظم في سياق الصراعات الداخلية المسلحة.

٨٦ - وينبغي أن يخصص مكان بارز لهذه المقترحات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ضمن الأنشطة التي سيضطلع بها إبان العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم.